

Distr.: General  
21 July 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 16 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

## القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/77/150 \*

240822 150822 22-11425 (A)



## التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

### موجز

في هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة 193/76، يجري تحليل تطور المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الديون الخارجية في البلدان النامية في عام 2021 وفي النصف الأول من عام 2022، عند الاقتضاء، في السياق الأوسع نطاقاً للاتجاهات على مدى العقدين الماضيين. ويُلقي الضوء أيضاً على الاختلافات الهامة فيما بين المجموعات القطرية وداخلها. ويواجه العديد من البلدان النامية، والفئات الأكثر ضعفاً منها بشكل أساسي، ضغوطاً متزايدة على صعيد قدرتها على تحمل الديون الخارجية بسبب أزمة متعددة الأبعاد اجتمعت في إطارها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاع المسلح في أوكرانيا، وتغير المناخ. ويناقش التقرير المبادرات التي وُضعت لدرء حالات المديونية وتسويتها للحيلولة دون حدوث أزمة ديون عامة في العالم النامي.

## أولا - مقدمة: بيئة الاقتصاد الكلي العالمية

1 - ما فتئت البلدان النامية تواجه ضغوطا مطولة ومتزايدة تؤثر على قدرتها على تحمل الديون الخارجية<sup>(1)</sup>. وهذا الوضع الصعب بالفعل يبلغ الآن مستويات حرجة بسبب الأزمة الحالية المتعددة الأبعاد: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاع المسلح في أوكرانيا والصدمات المرتبطة بالمناخ. فالنزاع المسلح يتسبب بآثار متعاقبة على هذه البلدان. ويكافح عدد متزايد منها للوفاء بالتزاماته الخارجية<sup>(2)</sup>. ويؤدي التشديد المستمر للسياسات النقدية في البلدان المتقدمة إلى مفاومة التحديات المقبلة. وفي حين من المتوقع أن تعود هذه الاقتصادات إلى اتجاهات ما قبل الجائحة على صعيد الناتج في عام 2022 أو 2023، من المتوقع أن يظل الناتج الإجمالي للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية دون اتجاهه السابق للجائحة طوال الفترة التي تغطيها التوقعات (حتى عام 2024)<sup>(3)</sup>.

2 - وشهد الاقتصاد العالمي تعافيا من جائحة كوفيد-19 بوتيرتين مختلفتين في عام 2021. فقد تأخرت البلدان النامية في سياق انخفاض معدلات التطعيم وتقلص الحيز المالي. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت هذه البلدان ضغوطا تضخمية، حيث تسبب التعافي في طفرة جديدة في أسعار السلع الأساسية واختناقات في الإمداد. واستجابة لذلك، شددت عدة بلدان سياساتها النقدية اعتبارا من النصف الثاني من العام، وأدى ذلك إلى الحد من النمو المحلي وزيادة تكلفة الديون السيادية المحلية. ودفعت هذه الضغوط أيضاً المصارف المركزية في البلدان المتقدمة إلى إرسال إشارات توجي برفع أسعار الفائدة في وقت أقرب مما متوقعا. ونتيجة لذلك، تدهورت الأوضاع المالية الخارجية لمعظم البلدان النامية منذ أيلول/سبتمبر 2021، مما أدى إلى اتساع فروق عائدات السندات وانخفاض قيمة العملات<sup>(4)</sup>.

3 - وأدى النزاع المسلح إلى تضخيم هذه الاتجاهات. أولا، ارتفعت أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة بأكثر من 30 في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022<sup>(5)</sup>. وثانيا، أدى تزايد العزوف عن المخاطرة إلى خروج رؤوس الأموال من اقتصادات الأسواق الناشئة واقتصادات الأسواق الجديدة في أوائل آذار/مارس، وكانت هذه التدفقات في بعض الحالات كبيرة كتلك المسجلة في بداية الجائحة<sup>(6)</sup>. وفي حين تسببت صدمة كوفيد-19 في هروب واسع النطاق إلى بر الأمان، كان التأثير المالي لصدمة النزاع المسلح غير متماثل. فالبلدان المستوردة الصافية للأغذية والاقتصادات التي تربطها صلات تجارية كبيرة بأوكرانيا والاتحاد الروسي والتي هي أكثر عرضة لآثار تقلب أسواق السلع الأساسية في هذين البلدين واجهت تحديات أكبر، مما خلف أثرا سلبيا على دينامياتها المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين. ومن ناحية أخرى، فإن

(1) انظر A/76/214 و A/75/281.

(2) انظر United Nations, "Global impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems", brief No. 1, 13 April 2022.

(3) انظر International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: War Sets Back the Global Recovery* (Washington, D.C., April 2022).

(4) انظر United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Trade and Development Report update: tapering in a time of conflict" (March 2022).

(5) حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات شركة Refinitiv.

(6) انظر IMF, *Global Financial Stability Report: Shockwaves from the War in Ukraine Test the Financial System's Resilience* (Washington, D.C., April 2022).

عددا قليلا من البلدان النامية المصدرة الصافية للسلع الأساسية إما استفادت من صدمة النزاع المسلح أو على الأقل لم تعان من المزيد من التدهور في أوضاعها المالية. غير أن هناك ما طغى على هذا الأثر منذ نهاية نيسان/أبريل. فقد تسببت الإعلانات اللاحقة لمجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة عن عملية أكثر صرامة لتطبيع السياسة النقدية بعمليات بيع واسعة النطاق لأصول وعمليات اقتصادات الأسواق الناشئة واقتصادات الأسواق الجديدة. وبنهاية أيار/مايو، كانت سندات الأسواق الناشئة قد سجلت أسوأ خسائرها منذ ما يقرب من ثلاثة عقود<sup>(7)</sup>.

4 - ووفقا لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل التابع للأمم العام، فإن 94 اقتصادا ناميا، يشمل 1,6 بليون شخص، معرض بشدة لواحدة على الأقل من قنوات الانتقال العالمية الرئيسية الثلاث الناشئة عن النزاع المسلح في أوكرانيا - ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة وتدهور الأوضاع المالية العالمية<sup>(8)</sup>. وقد أدى ذلك إلى نشوء أزمة على صعيد تكاليف المعيشة لم تظهر منذ ما لا يقل عن جيل، في حين ما فتى المزيد من الشعوب حول العالم يواجه ظروفًا شبيهة بالمجاعة وحالات طوارئ متعلقة بالجوع الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان النامية يدخل دورة التشديد الحالية وهو في وضع هش بشكل خاص. فقبل النزاع المسلح، كانت نسبة 60 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بالفعل بدرجة كبيرة لخطر مواجهة حالة مديونية حرجة أو تواجه هذه الحالة<sup>(9)</sup>. ومع تتقيح توقعات النمو لعام 2023 في الولايات المتحدة والصين في اتجاه تنازلي، من المتوقع أن يتسبب أي تباطؤ في النمو بآثار غير مباشرة سلبية على البلدان النامية<sup>(10)</sup>.

5 - وتتفاقم هذه الحالة المقلقة بسبب استجابة المجتمع الدولي المحدودة للغاية والمتأخرة جدا للآثار التي تخلفها هذه الأزمة المتعددة الأبعاد على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية<sup>(11)</sup>. ويلزم اتخاذ إجراءات حاسمة للحيلولة دون حدوث أزمة ديون عامة وضياح عقد آخر من التنمية. وهذا يتطلب مبادرات لدرء حالات المديونية وتسويتها. وبعد عرض الاتجاهات الرئيسية في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية في عام 2021، يناقش التقرير المبادرات المحتملة. وترد الاستنتاجات في الفرع الأخير من هذا التقرير.

## ثانيا - الاتجاهات الرئيسية في القدرة على تحمل الدين الخارجي

6 - ترتبت على جائحة كوفيد-19 تحديات فريدة واجهتها البلدان النامية. فعشية الأزمة، كانت القدرة على تحمل الديون الخارجية تحت الضغط بالفعل في العديد من البلدان، ولكنها تدهورت في عام 2020

(7) انظر *Financial Times*, "Emerging markets hit by worst sell-off in decades", 28 May 2022

(8) انظر "United Nations, "Global impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems"

(9) انظر IMF, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries", 31 May 2022. متاحة على الرابط: <https://rb.gy/mjnxxa>

(10) انظر، على سبيل المثال، UNCTAD, "Trade and Development Report update" (March 2022) (انظر الحاشية 4).

(11) انظر A/75/281.

حيث أدت الأزمة إلى تفاقم أوضاع ميزان المدفوعات وزيادة احتياجات التمويل الحكومي مع إضعاف قدرة البلدان على خدمة عبء الدين المتزايد<sup>(12)</sup>.

7 - وفي عام 2021، بلغ رصيد الديون الخارجية لجميع البلدان النامية مستوى قياسي وهو 11,9 تريليون دولار، بزيادة قدرها 7,6 في المائة مقارنة بعام 2020. وسوف يركز هذا التقرير على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل<sup>(13)</sup>. وبالنسبة لهذه البلدان، بلغ رصيد الديون 9,7 تريليون دولار في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة قدرها 8,1 في المائة مقارنة بعام 2020<sup>(14)</sup> وأعلى من الزيادة البالغة 5,2 في المائة التي لوحظت في عام 2020. ونتجت هذه الزيادة أساساً عن ارتفاع الديون القصيرة الأجل بنسبة 16 في المائة في عام 2021 (انظر الشكل الأول) التي تعكس بدورها ارتفاعاً أكبر في الطلب على تمويل التجارة العالمية في أعقاب نمو التجارة العالمية بنسبة 10 في المائة في عام 2021<sup>(15)</sup>.

8 - وانخفض معدل نمو الديون الطويلة الأجل من 6,2 في المائة إلى 4,9 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. وكان الدافع الرئيسي هو انخفاض معدل نمو الديون العامة الطويلة الأجل والديون المضمونة حكومياً. وقد انخفض هذا المعدل من 8,7 في المائة إلى 3,6 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. واتبعت الديون الخاصة الطويلة الأجل غير المضمونة اتجاهها معاكساً. فقد ارتفعت بنسبة 6,5 في المائة في عام 2021، أي ضعف معدل نموها في عام 2020. واستند هذا الاتجاه إلى التعافي الاقتصادي من الجائحة. فمن ناحية، أدى التعافي الاقتصادي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية، مما خفف من القيود المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية. وتفاقم ذلك بسبب سحب دعم السياسات، وإن كان ذلك أساساً في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث أدى إحراز تقدم في التطعيم إلى التخفيف من الآثار الضارة لكوفيد-19<sup>(16)</sup>. ومن ناحية أخرى، ارتفعت المديونية الخارجية للقطاع الخاص مع انتعاش الطلب

(12) انظر A/76/214 و A/75/281.

(13) اعتباراً من عام 2022، يستخدم هذا التقرير تصنيف البنك الدولي للدخل بدلاً من تصنيف الأونكتاد، بما في ذلك جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي. ويكفل هذا التغيير في المنهجية إمكانية المقارنة وقابلية التشغيل المتبادل على نطاق الإبلاغ عن بيانات الديون على مستوى المجموعات القطرية من جانب وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونتيجة لذلك، انخفضت عينة البلدان الخاضعة للتحليل من 139 بلداً في عام 2021 إلى 129 بلداً في عام 2022. وهذا يؤدي إلى تغيير في كل من القيم الاسمية والنسب المجمع، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، مقارنة بالسنوات السابقة بسبب عاملين. أولاً، تستبعد أيضاً من هذا التحليل البلدان المستبعدة من نظام البنك الدولي للإبلاغ عن الديون الخارجية بسبب تصنيفها كبلدان مرتفعة الدخل. ويشمل ذلك عدداً صغيراً جداً من البلدان الصغرى المصنفة على أنها بلدان نامية مرتفعة الدخل بموجب تصنيف الأونكتاد. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم البلدان المشار إليها في التقارير السابقة على أنها "اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية" والمصنفة الآن على أنها بلدان متقدمة النمو من جانب الأمم المتحدة أو الأونكتاد تظل مدرجة هنا لأنها مصنفة في الغالب من جانب البنك الدولي.

(14) تشير معدلات النمو إلى الفرق مقارنة بالعام السابق، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(15) انظر 1، "Trade finance bounces back, but supply chain resilience remains a challenge"، Euromoney، April 2022.

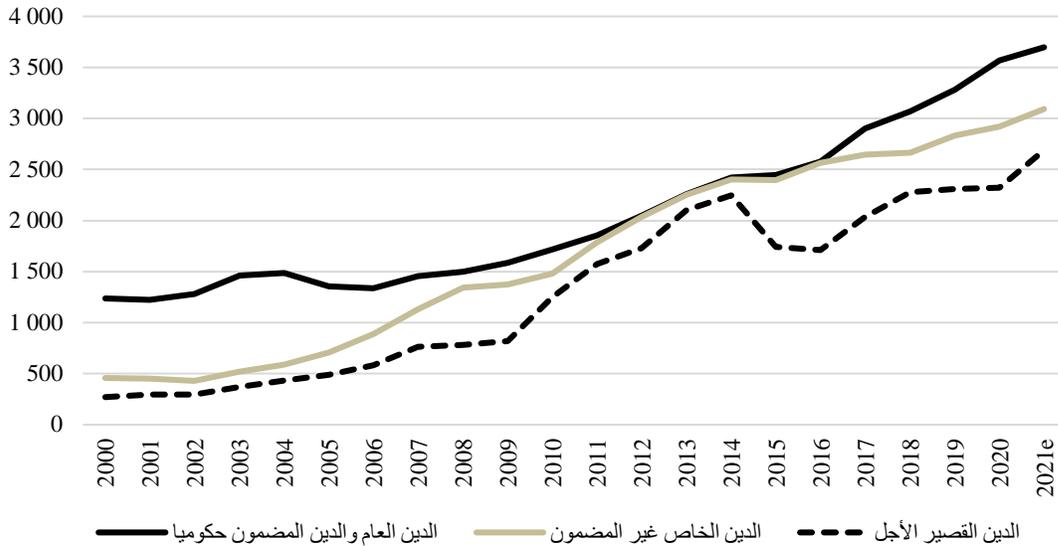
(16) انظر International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Recovery During a Pandemic Health Concerns, Supply Disruptions, and Price Pressures* (Washington, D.C., October 2021).

على القطاع الخاص. وعلى جانب العرض، ظل طلب المستثمرين الأجانب على السندات السيادية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مزدهرا حتى منتصف عام 2021<sup>(17)</sup>.

الشكل الأول

الاتجاهات في تكوين مجموع الدين الخارجي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، 2000-2021

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي.

9 - ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الديون القصيرة الأجل من مجموع الديون الخارجية من 25,7 في المائة إلى 27,5 في المائة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت حصة الديون طويلة الأجل من 71,8 في المائة إلى 69,6 في المائة، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2014. وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الديون الخاصة غير المضمونة مقارنة بالديون العامة والديون المضمونة حكومياً، ظل تكوين الديون طويلة الأجل مستقرًا في عام 2021 مقارنة بالعام 2020، حيث شكلت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 54,3 في المائة من مجموع الديون، وشكلت الديون الخاصة غير المضمونة 45,7 في المائة.

10 - وانخفض متوسط نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من 29,2 في المائة في عام 2020 إلى 27,3 في المائة في عام 2021 بسبب وتيرة التعافي الاقتصادي في عام 2021 (بمعدل نمو 6,8 في المائة في أعقاب اكتمال نسبة 1,7 في المائة في عام 2020). وإذا استثنينا الصين، يرتفع هذا الرقم ليبلغ 38,4 في المائة في عام 2021 لأن حصة البلد من الناتج القومي الإجمالي العالمي أعلى بكثير مما هي عليه في مجموع رصيد الدين الخارجي (47,6 في المائة و 26 في المائة على التوالي).

(17) انظر Bank for International Settlements, *BIS Quarterly Review: International Banking and Financial Market Developments* (December 2021).

11 - وتعتمد الملاءة الخارجية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل - وهي قدرة هذه البلدان على خدمة التزامات الديون الخارجية في الأمدن المتوسط والطويل - على عائداتها من الصادرات (من السلع والخدمات، بما في ذلك السياحة). وبالنسبة لهذه البلدان، انخفضت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات من 130,4 في المائة إلى 108,3 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. ونجم هذا الانخفاض عن الزيادة الأكبر حجماً في الصادرات (30 في المائة) مقارنة بأرصدة الديون الخارجية (8,9 في المائة) في عام 2021. ويعكس الأداء في مجال التصدير تطورين ناجمين عن التعافي من الجائحة: ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة حجم الصادرات<sup>(18)</sup>.

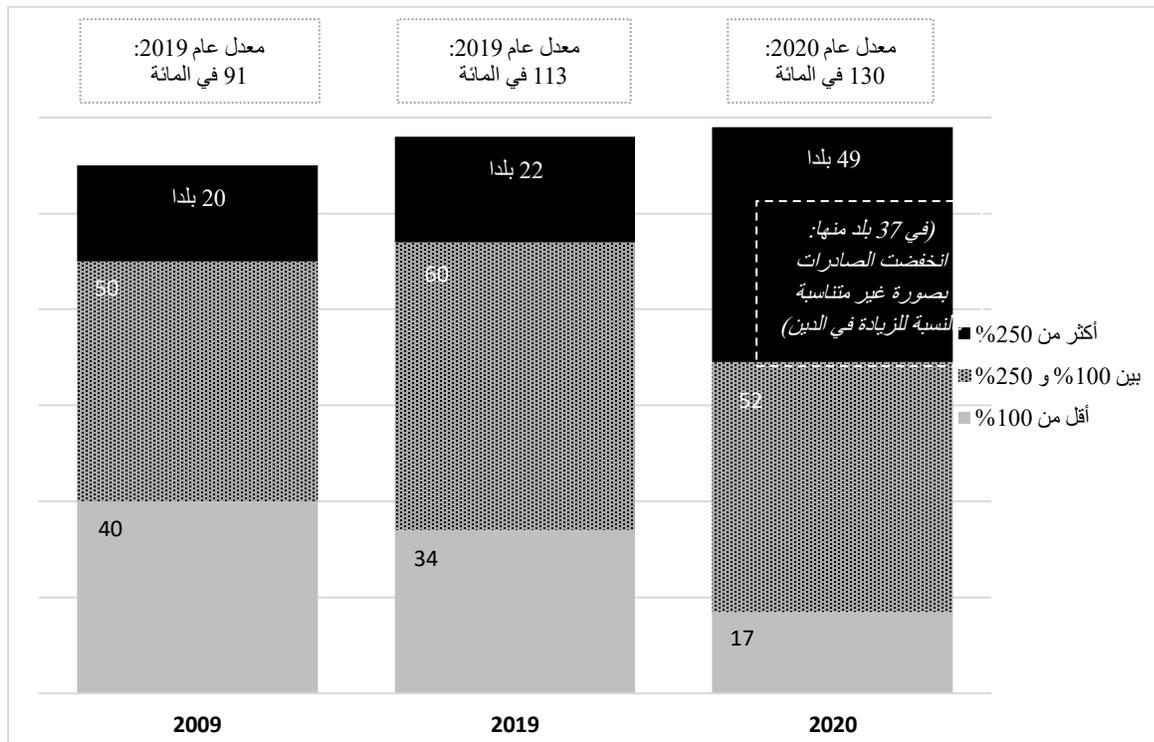
12 - غير أن الانخفاض في نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات في عام 2021 يخفي تباينات كبيرة بين البلدان. ويظهر تحليل لتوزيع البلدان حسب هذه النسبة أنها تجاوزت 250 في المائة في 49 بلداً في عام 2020 مقارنة بـ 22 بلداً في عام 2019 لأن الصادرات انخفضت بشكل غير متناسب مقارنة بالزيادة في مجموع الدين الخارجي<sup>(19)</sup>. وفي الوقت نفسه، كانت النسب تقل عن 100 في المائة لدى 17 بلداً فقط في عام 2020، في انخفاض من 34 بلداً في عام 2019 (انظر الشكل الثاني). بيد أن التدهور كان متفاوتاً فيما بين المجموعات القطرية (انظر الفرع ثانياً - ألف).

(18) انظر UNCTAD, *Trade and Development Report 2021: from Recovery to Resilience – the Development Dimension* (United Nations, 2021).

(19) نسب البلدان لعام 2021 غير متوفرة بعد.

## الشكل الثاني

توزيع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حسب نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، سنوات مختارة



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي.

13 - وانخفضت نسبة مجموع خدمة الدين إلى الصادرات - وهو مؤشر رئيسي آخر على الملاءة الخارجية - من 17,3 في المائة في عام 2020 إلى 13,2 في المائة في عام 2021 مع زيادة الصادرات وبقاء خدمة الدين مستقرة. وعادت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية - وهو مؤشر على الملاءة المالية الخارجية للقطاع العام - إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث انخفضت من 5,2 في المائة إلى 4,5 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. ونتج ذلك عن زيادة بنسبة 21,5 في المائة في الإيرادات الحكومية خلال التعافي الاقتصادي، على الرغم من ارتفاع خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة 6,5 في المائة في عام 2021.

14 - ويعكس التحسن في هذه المؤشرات أساساً التعافي الاقتصادي من أزمة كوفيد-19، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على الصادرات والإيرادات الحكومية. وسجلت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل - وهي مؤشر عام للسيولة الخارجية - اتجاهها معاكساً، حيث انخفضت من 307 في المائة إلى 275 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. ونتج تدهور السيولة الاحتياطية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عن النمو السريع في الديون القصيرة الأجل التي سبق تسليط الضوء عليها. وفي حين أن هذا المستوى مماثل لأرقام ما قبل الجائحة، إلا أنه أقل بكثير من ذروته لعام 2009، التي بلغت حوالي 500 في المائة، الأمر الذي يؤكد الضعف الشديد لهذه البلدان إزاء الانعكاسات المفاجئة في مسار تدفقات رؤوس الأموال.

## اتجاهات الدين الخارجي الرئيسية حسب المجموعات القطرية

### 1 - فئات الدخل

15 - تمثل البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 72,2 في المائة من مجموع رصيد الديون الخارجية لجميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، و 67,3 في المائة من ديونها الطويلة الأجل، و 86,2 في المائة من ديونها القصيرة الأجل. وحسب تصنيف المدينين، فإنها تمثل 60 في المائة من الديون العامة والديون المضمونة حكومياً و 76,2 في المائة من الديون الخاصة غير المضمونة. وانخفضت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات لهذه المجموعة من 124,4 في المائة إلى 104 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021، وهي نسبة أدنى بكثير من المستويات في فئات الدخل الأخرى. ويعكس هذا التحسن الأثر المشترك لارتفاع إيرادات الصادرات بنسبة 30,3 في المائة مقارنة بزيادة قدرها 8,2 في المائة في مجموع الديون الخارجية. والعديد من هذه البلدان مصدرة للسلع الأساسية وقد استفادت من ارتفاع أسعار هذه السلع في عام 2021. وعلاوة على ذلك، فقد أسهم انتعاش التجارة العالمية في أداء هذه المجموعة من حيث الصادرات بالنظر إلى ارتفاع حصة صادرات الصناعات التحويلية مقارنة بفئات الدخل الأخرى.

16 - وتخفي الأرقام الإجمالية للمجموعة اختلافات كبيرة بين البلدان. وهكذا، ارتفعت حصة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تزيد فيها نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات عن 250 في المائة من 15,5 في المائة إلى 37,8 في المائة من عام 2019 إلى عام 2020<sup>(20)</sup>. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة البلدان التي تقل فيها هذه النسب عن 100 في المائة من 33,3 في المائة إلى 13,3 في المائة. ويؤكد هذا التحليل مدى تأثير أزمة كوفيد-19 سلباً على قدرة العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة من هذه المجموعة على تحمل الديون الخارجية. وبالنسبة لهذه الاقتصادات، يمثل الوصول إلى الأسواق سلاحاً ذا حدين. ففي الفترة من منتصف عام 2020 إلى عام 2021، تمكنت معظم اقتصادات الأسواق الناشئة من الحصول على تمويل خارجي بتكاليف اقتراض بمستويات ما قبل الجائحة، على الرغم من الزيادة في مستويات الديون الإجمالية<sup>(21)</sup>. غير أن تشديد الظروف المالية العالمية في عام 2022 يجعلها معرضة بشدة لتقلبات حركة رؤوس الأموال. وتزيد المشاركة الكبيرة للدائنين التجاريين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً من حدة هذا الخطر (79,5 في المائة)<sup>(22)</sup>. وقد يكون لتخلف اقتصاد سوق ناشئ عن السداد تداعيات على شروط الاقتراض للبلدان النامية.

17 - وبالنسبة لهذه البلدان، شكلت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 31,4 في المائة من مجموع الدين الخارجي، وهي حصة أقل مما كانت عليه في البلدان الأخرى في عام 2021. كما أنفقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا حصة أقل من الإيرادات الحكومية على خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً مقارنة بمجموعات الدخل الأخرى (3,9 في المائة). وفي المقابل، انخفضت نسبة

(20) إن البيانات المتعلقة بتوزيع البلدان في كل مجموعة قطرية حسب نسبة مجموع الديون الخارجية إلى الصادرات تشير إلى حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات على المستوى القطري (مقابل تقديرات متوسطات فئات الدخل) متاحة حتى عام 2020 فقط.

(21) انظر (March 2022) "Trade and Development Report update"، UNCTAD، (انظر الحاشية 4).

(22) تم الحصول على البيانات المتعلقة بتكوين الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بحسب الدائنين من حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل بشكل طفيف من 287,3 إلى 253,2 من عام 2020 إلى عام 2021، الأمر الذي يكشف عن انخفاض السيولة الاحتياطية لمواجهة انعكاس تدفق رؤوس الأموال.

18 - وتحسن أيضاً المؤشر الرئيسي للملاءة المالية الخارجية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في عام 2021. وانخفضت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات للمجموعة من 145 في المائة إلى 118,3 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. غير أن مستوى هذا المؤشر ظل أعلى مما سجلته البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وكما هو الحال في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، نتج هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2021 عن انتعاش قوي في الصادرات بلغ ما يقرب من 30 في المائة. ويظهر تحليل لتوزيع النسب حسب البلدان في هذه المجموعة تدهوراً أكبر في عام 2020 - وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات على المستوى القطري - مما هو عليه في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا: فقد كان لدى 40 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا نسب أعلى من 250 في المائة في عام 2020، بارتفاع من 18 في المائة في عام 2019؛ وانخفضت حصة البلدان التي تقل نسبتها عن 100 في المائة من 30 في المائة إلى 16 في المائة في الفترة نفسها.

19 - وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، شكلت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 53 في المائة من مجموع الدين الخارجي في عام 2021. وفي المقابل، مثل الدائنون التجاريون 42,2 في المائة من قاعدة الدائنين في عام 2020. وتعد حصة الإيرادات الحكومية التي تتفق على خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً أعلى مما هي عليه في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، ولكنها ظلت مستقرة عند 9,8 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وإن سجلت ارتفاعاً من 8 في المائة في عام 2019، مما يشير إلى أن ما قامت به مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين لم يتعد بشكل أساسي التعويض عن خدمة الدين الإضافية الناتجة عن الديون الجديدة المتعاقد عليها في عام 2020<sup>(23)</sup>.

20 - وسجلت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين القصير الأجل انخفاضاً طفيفاً في هذه البلدان، ولكنها ظلت أعلى من 400 في المائة في عام 2021. وفي حين أن السيولة الاحتياطية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تزيد عنها في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن العديد منها يعتبر اقتصادات أسواق جديدة<sup>(24)</sup>، وهذه الأخيرة معرضة بشدة للتحويلات في الظروف المالية العالمية. وارتفعت فروق عائدات السندات في هذه الاقتصادات أكثر بكثير منها في اقتصادات الأسواق الناشئة خلال النوبات الأخيرة من الإجهاد المالي<sup>(25)</sup>.

21 - وبالرغم من ذلك، فإن انخفاض نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات في البلدان المنخفضة الدخل من 273,3 في المائة في عام 2020 إلى 199,4 في المائة في عام 2021، أدى إلى ارتفاع المستوى في هذه البلدان عنه في المجموعات السابق ذكرها. وتعافت الصادرات في عام 2021 بوتيرة أبطأ

(23) بلغت الوفورات المحتملة لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين للبلدان الـ 21 المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي شاركت في المبادرة 13,4 بليون دولار في عام 2021. حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي.

(24) اقتصادات الأسواق الجديدة هي اقتصادات البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي أصدرت سندات في سوق الديون الدولية. انظر IMF, *The Evolution of Public Debt Vulnerabilities in Lower Income Economies*, policy paper, February 2020.

(25) انظر صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي (نيسان/أبريل 2022).

مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل (25 في المائة)، مما يعكس انخفاض المحتوى التكنولوجي والدينامية في أداء صادرات هذه البلدان. ويظهر توزيع هذا المؤشر عبر البلدان في عامي 2019 و 2020 بوضوح الضربة التي وجهتها أزمة كوفيد-19 لهذه المجموعة: ففي عام 2020، كانت النسب تزيد في 60 في المائة من هذه البلدان عن 250 في المائة مقارنة بـ 28,6 في المائة في عام 2019، وكانت نسبة 15 في المائة فقط من هذه البلدان تسجل نسباً تقل عن 100 في المائة.

22 - وتمثل الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 75 في المائة من مجموع الديون الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل. وتزيد هذه الحصة عنها في فئات الدخل الأخرى. وارتفعت حصة الإيرادات الحكومية المخصصة لخدمة الدين أيضاً، ولكنها ظلت مستقرة عند حوالي 10 في المائة في الفترة من عام 2020 إلى عام 2021. وفي حين زادت الإيرادات بنسبة 14,5 في المائة خلال عام 2021، ارتفعت خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بصورة أكثر حدة (18,4 في المائة). وبالتالي، فإن مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين لم ترق أيضاً إلى المستوى المطلوب لزيادة الحيز المالي، ولم تكن كافية لتعويض عن خدمة الدين الإضافية الناتجة عن الديون الجديدة المتعاقد عليها في عام 2020، من الدائنين المتعددي الأطراف بشكل أساسي<sup>(26)</sup>.

23 - وعلى النقيض من مجموعات الدخل الأخرى، ارتفعت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل للبلدان المنخفضة الدخل من 258 إلى 279,7 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021، مع ارتفاع الاحتياطيات بوتيرة أسرع (بنسبة 22,4 في المائة) مقارنة بالديون القصيرة الأجل (13,3 في المائة) في عام 2021. وفي حين أن اعتماد عام 2021 البالغ 650 بليون دولار لحقوق السحب الخاصة أسهم في هذه الزيادة، فإن حوالي 37 في المائة فقط (243 بليون دولار) ذهبت إلى 150 بلداً نامياً. وقد استُخدمت بالفعل النسبة البالغة 1,4 في المائة (9,2 بليون دولار) التي تلقاها 29 بلداً منخفض الدخل بشكل واسع النطاق. وفي غضون ذلك، كان التقدم المحرز في إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة أو المستخدمة بشكل غير كافٍ في البلدان المرتفعة الدخل إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها بطيئاً: فالالتزامات في إعادة توجيه حقوق السحب هذه لا تزال أقل من هدف مجموعة العشرين البالغ 100 بليون دولار، وأجري أول تحويل فعلي لحقوق السحب الخاصة بموجب مبادرة مجموعة العشرين في تموز/يوليه 2022.

24 - وعموماً، تشير هذه المؤشرات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين الخارجي إلى غلبة تحديات الملاءة المالية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيلزم تخفيف عبء الدين بشكل شامل لتحقيق القدرة على تحمل الدين الخارجي في العديد من البلدان في الأجلين القصير والمتوسط (انظر الفرع رابعا). وسيطلب الحل الدائم القائم على التحول الهيكلي وتحسين أداء الصادرات، بما يتسق مع تخفيض الاعتماد على الخارج والسلع الأساسية، إطاراً زمنياً أطول. وحتى الآن، لم يقدم سوى الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، التابع لصندوق النقد الدولي، مبلغاً صغيراً

(26) انظر (World Bank, *International Debt Statistics 2022* (Washington, D.C., 2021).

لإلغاء الديون (964 مليون دولار) لـ 20 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل و 11 بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا<sup>(27)</sup>.

## 2 - المجموعات القطرية التابعة للأمم المتحدة: أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

25 - بعد تدهور كبير في عام 2020، تحسنت الملاءة المالية الخارجية لأقل البلدان نمواً في عام 2021<sup>(28)</sup>. وانخفضت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات من 207,7 في المائة إلى 188 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. وكما هو الحال في مجموعات الدخل الأخرى، نجم التحسن عن زيادة أكبر في الصادرات (20,3 في المائة) مقارنة بأرصدة الديون الخارجية (8,4 في المائة). ويعكس انخفاض معدل نمو الصادرات مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل مواطن الضعف الإنتاجية لهذه المجموعة التي تشكل سلة صادراتها<sup>(29)</sup>. ويظهر توزيع البلدان حسب هذا المؤشر في عام 2020 حالة مقلقة للغاية<sup>(30)</sup>. فقد سجل نصف أقل البلدان نمواً نسبياً تزيد عن 250 في المائة في عام 2020 مقارنة بـ 20 في المائة في عام 2019. وفي غضون ذلك، انخفضت حصة البلدان التي تقل نسبها عن 100 في المائة بأكثر من النصف لتبلغ 15 في المائة في عام 2020.

26 - وشكلت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً 72,8 في المائة من مجموع الدين في عام 2021. وارتفعت حصة الإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً من 13,2 في المائة إلى 15 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. وارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 13 في المائة في عام 2021 - وهو معدل أقل مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا - لأن أقل البلدان نمواً تعافت بوتيرة أبطأ في سياق انخفاض معدلات التطعيم ضد كوفيد-19<sup>(31)</sup>. وفي الوقت نفسه، زادت خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة 27 في المائة. وقد يكون ارتفاع تكاليف الاقتراض في أقل البلدان نمواً وراء هذا الارتفاع الأكثر حدة<sup>(32)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت السيولة الاحتياطية لدى هذه المجموعة عند مستوى مريح بلغ 352,5 في المائة في عام 2021، وهو أعلى من المستوى المسجل في البلدان منخفضة الدخل.

(27) انظر IMF, "Catastrophe containment and relief trust – fifth tranche of debt service relief in the context of the COVID-19 pandemic", policy paper, 20 December 2021. متاحة على الرابط: [www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2021/12/17/Catastrophe-Containment-and-Relief-Trust-Fifth-Tranche-of-Debt-Service-Relief-in-The-511094](http://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2021/12/17/Catastrophe-Containment-and-Relief-Trust-Fifth-Tranche-of-Debt-Service-Relief-in-The-511094).

(28) بخلاف التصنيفات القائمة حصراً على أساس الدخل، تصنف مجموعة أقل البلدان نمواً التي تضم 46 بلداً باستخدام معايير إضافية، مثل درجة الضعف الاقتصادي والعوائق الهيكلية ومستويات التنمية البشرية. ونظراً لتوافر البيانات، تحتوي عينتنا على 43 بلداً من أقل البلدان نمواً، منها 19 بلداً من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و 24 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل.

(29) انظر الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد: التعلم من 50 عاماً من الخبرة (الأمم المتحدة، 2021).

(30) حتى 31 آذار/مارس 2022، كان 21 بلداً من بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً في حالة مديونية حرجة أو معرضاً لذلك بقدر كبير.

(31) بلغ معدل النمو المقدر لأقل البلدان نمواً 3 في المائة في عام 2021. *World Economic Situation and Prospects as of mid-2022* (United Nations, New York, 2022).

(32) انظر UNCTAD, "Trade and Development Report update" (March 2022) (انظر الحاشية 4).

27 - وتشير هذه المؤشرات إلى أن أقل البلدان نموا تواجه مشاكل متفاقمة تتعلق بالملاءة الخارجية. وتعكس هذه المشاكل الأثر الشديد بشكل خاص الذي خلّفته الجائحة على اقتصاداتها، بما في ذلك من خلال إعادة توجيه الأموال الشحيحة نحو التدابير الصحية وغيرها من التدابير المتعلقة بالأزمات، فضلاً عن مواطن الضعف الهيكلية القائمة منذ زمن أطول. وللأسباب نفسها، فإن أفاق المجموعة تتطوي على تحديات أصعب لأنها ستستغرق وقتاً أطول للعودة إلى اتجاهات ما قبل الجائحة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى<sup>(33)</sup>.

28 - وقد تعزز تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية الطويل الأمد للصدمات الخارجية خلال جائحة كوفيد-19 بسبب ضعف هذه الدول المتعدد الأبعاد (انظر الفرع ثالثاً - باء)<sup>(34)</sup>. وبلغت نسبة مجموع الدين الخارجي إلى الصادرات لهذه المجموعة 320 في المائة في عام 2020، وهو مستوى قياسي لم يُسجل منذ عام 2000. وعلى الرغم من أن هذه النسبة انخفضت إلى 267,4 في المائة في عام 2021، فإنها ظلت أعلى بكثير مما هي عليه في مجموعات البلدان الأخرى. ويظهر توزيع البلدان بحسب هذه النسبة اتجاهاً مشابهاً للاتجاه الذي لوحظ لدى أقل البلدان نموا، حيث سجلت أكثر من نصف الدول الجزرية الصغيرة النامية نسبة تتجاوز 250 في المائة في عام 2020، بارتفاع من 20 في المائة في عام 2019. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة البلدان التي تقل نسبتها عن 100 في المائة بأكثر من ثلاثة أضعاف لتبلغ 7,7 في المائة في عام 2020.

29 - وبلغت حصة الدول الجزرية الصغيرة النامية من الديون العامة والديون المضمونة حكومياً من مجموع الديون الخارجية 38,4 في المائة في عام 2021، وهي نسبة أقل مقارنةً بأقل البلدان نمواً. بيد أن حصة الإيرادات الحكومية التي أنفقت على خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً كانت الأكبر بين جميع مجموعات البلدان، الأمر الذي يشير إلى وجود ضغط أكبر نسبياً على الحيز المالي لهذه البلدان. وفي عام 2021، انخفضت هذه الحصة بشكل طفيف (إلى 16,2 في المائة، في انخفاض من 18,5 في المائة في عام 2020) بسبب الزيادة في الإيرادات المرتبطة بالاستئناف التدريجي لنشاط قطاع السياحة في عام 2021. وثانياً، سجلت خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً انخفاضاً طفيفاً (3,2 في المائة)، قد يكون مرتبطاً بارتفاع في حصة الدائنين الرسميين من هذا الدين (من 59 في المائة في عام 2019 إلى 63 في المائة في عام 2020). ويشكل ارتفاع نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية مسألة هيكلية بالنسبة لهذه المجموعة تتصل بصغر قاعدتها الضريبية وارتفاع تكلفة الديون المرتبطة بأوجه ضعفها تجاه التغير المناخي (انظر الفرع ثالثاً - باء). والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر عرضة أيضاً للصدمات المالية بسبب انخفاض سيولتها الاحتياطية مقارنة بجميع مجموعات البلدان. وبلغت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون قصيرة الأجل 198 في المائة في عام 2021، وهو نفس المستوى تقريباً الذي كانت عليه في عام 2020.

(33) انظر الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نموا لعام 2021 (انظر الحاشية 29).

(34) يستند التصنيف التحليلي للدول الجزرية الصغيرة النامية - وفقاً لإحصاءات الأونكتاد - إلى معايير أكثر صرامة فيما يتعلق بالحجم، والضعف، وتحديد البلد كجزيرة، وتحديد كدولة ذات سيادة. وتشمل عينتنا 19 دولة جزرية صغيرة نامية: تسع دول من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وسبع دول من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وثلاث دول من البلدان المرتفعة الدخل.

## ثالثاً - سبل منع الأزمات: المسائل المتعلقة بالشفافية والقياس

### ألف - شفافية الدين

30 - ظهرت شفافية الدين بشكل بارز في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحسين هيكل الديون السيادية الدولية على مدى العقد الماضي. وتشمل المراحل البارزة ذات الصلة في مجال العمل هذا مبادئ الأونكتاد بشأن تعزيز الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين (2012)، وخطة عمل أديس أبابا (2015)، وقرار الجمعية العامة 319/69 المعنون "المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية" (2015)، والمبادئ التوجيهية العملية لمجموعة العشرين للتمويل المستدام (2017)، والنهج المتعدد الجوانب المشترك بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون (2018)<sup>(35)</sup>. وقد عزز إعطاء الأولوية لشفافية الدين حدوث تحسن تدريجي في مسارات العمل في المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد<sup>(36)</sup>.

31 - وبفضل هذه الجهود، حدثت بعض التطورات الإيجابية في مؤشرات شفافية الدين<sup>(37)</sup>. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة<sup>(38)</sup>. وهي تشمل المسائل المتصلة بمحدودية تغطية الديون، وتوافر المعلومات في الوقت المناسب، فضلاً عن تسوية البيانات وقابلية التشغيل المتبادل للبيانات بين المصادر المباشرة وغير المباشرة للإبلاغ، من حيث انطباقها بشكل رئيسي على المقترضين<sup>(39)</sup>. وفي الوقت الراهن، فإن معظم البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الدولية إما أنها لا تملك معلومات عن مجال واحد أو أكثر من مجالات الإبلاغ عن الديون، أو لديها معلومات محدودة في هذا الصدد<sup>(40)</sup>. وينعكس حجم التحدي في أن ما يقرب من ربع البلدان المنخفضة الدخل لم تبلغ عن ديونها في السنتين الماضيتين ولم تقدم أي معلومات عن الضمانات السيادية<sup>(41)</sup>.

(35) انظر UNCTAD, *Principles on Promoting Responsible Sovereign Lending and Borrowing*؛ والأمم المتحدة، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (2015)؛ و *G20, G20 Operational Guidelines for Sustainable Financing* (متاحة على الرابط التالي: [www.bundesfinanzministerium.de/Content/EN/Standardartikel/Topics/world/G7-G20/G20-Documents/g20-operational-guidelines-for-sustainable-financing.pdf?\\_\\_blob=publicationFile&v=1](http://www.bundesfinanzministerium.de/Content/EN/Standardartikel/Topics/world/G7-G20/G20-Documents/g20-operational-guidelines-for-sustainable-financing.pdf?__blob=publicationFile&v=1))؛ و IMF-World Bank Group, *G20 Notes on Strengthening Public Debt Transparency* (2018).

(36) انظر IMF-World Bank Group, *Making Debt Work for Development and Macroeconomic Stability* و UNCTAD, "Strengthening debt data transparency: St Work for Development and Macroeconomic Stability.ategic Plan 2020–2023 for UNCTAD's Debt Management and Financial Analysis Systems Programme".

(37) انظر IMF-World Bank Group, *Making Debt Work for Development and Macroeconomic Stability*.

(38) انظر قرار الجمعية العامة 193/76 بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية.

(39) انظر Diego Rivetti, "Debt transparency in developing economies", report, World Bank, 10 November 2021.

(40) انظر World Bank, "Debt Transparency: debt reporting heat map" <https://bit.ly/3OIW8ev>.

(41) انظر A/74/234؛ و United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022* (New York, 2022).

32 - ويمثل عدم إحراز تقدم حاسم بشأن شفافية الدين تحدياً خطيراً على الصعيدين المحلي والعالمي. وفي حين أن التحديات المتبقية المتعلقة بالشفافية على الصعيد الوطني تقوض الممارسات الفعالة لإدارة الدين الرامية إلى خفض مخاطر الوقوع في حالة من المديونية الحرجة وتكلفة تسويتها<sup>(42)</sup>، فإن الصدمات الاقتصادية العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة دفعت العديد من البلدان النامية إلى الاقتراب من حالة المديونية الحرجة<sup>(43)</sup>.

33 - وإزاء هذه الخلفية، فإن الحاجة إلى إدخال تحسينات فورية وملموسة على شفافية الدين لدى الدائنين والمدينين تتطلب تنقيح النهج القائمة. وشفافية الدين منفعة عامة يستفيد منها المقرضون والمقترضون على السواء<sup>(44)</sup>. ولذلك، فإن المبادرات التي تحاول تحقيق الشفافية إما عن طريق الكشف الطوعي من جانب مجموعة متزايدة التعقيد من المقرضين أو عن طريق التحسينات المستقلة التي يجربها المقترضون على الصعيد الوطني لا بد أن تسفر عن نتائج من قبيل النتائج المجزأة التي لوحظت حتى الآن<sup>(45)</sup>. والمطلوب بدلاً من ذلك هو نهج يعترف بالمسؤوليات والفوائد المشتركة التي تميز المنفعة العامة العالمية. ويمكن تجسيد ذلك من خلال إنشاء سجل متاح للجمهور لبيانات ديون البلدان النامية. وعملاً بمبادئ الأونكتاد بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، سيسمح هذا السجل بإدماج بيانات الديون من جانب كل من المقرضين والمقترضين على مستوى معاملات محددة بطريقة تكفل قابلية التشغيل المتبادل للبيانات بين المصادر المباشرة وغير المباشرة للإبلاغ. وقد حظي اقتراح إنشاء سجل بدعم الخبراء والوكالات المشاركة في إطار مبادرة الأمم المتحدة لتمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني<sup>(46)</sup>. واستكشف البنك الدولي مؤخرًا المزايا التي يوفرها هذا النوع من آليات الإبلاغ<sup>(47)</sup>. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحديد الظروف والجدول الزمني لإنشاء مستودع من هذا القبيل بتوجيه من الأمم المتحدة.

(42) انظر Gerry Teeling “Debt data transparency”, background paper for the second session of the Intergovernmental Group of Experts on Financing for Development, Geneva, 7-9 November 2018.

(43) انظر United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022*.

(44) انظر الأونكتاد، “عهد بريدجتاون: من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع” (TD/541/Add.2)؛ و Anna Gelpern، “About government debt ... who knows?”, *Capital Markets Law Journal*, vol. 13, No. 3, 2018, pp. 321-355.

(45) على سبيل المثال، أنشأت مجموعة العشرين مؤخرًا مبادرة شفافية الدين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تعتمد حصراً على الإقرارات الطوعية للدائنين والجهات التي توفر بشكل تجاري البيانات المتعلقة بالديون. [ TQEval: “commerical providers of debt data” Accuracy (Minor) ] وحتى الآن، لم يوافق سوى مصرفين على المشاركة في هذه المبادرة. الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، رسالة مفتوحة بشأن مبادرة شفافية الدين [ TQEval: Accuracy ] link [ ] موجهة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين والمفوضية الأوروبية (متاحة على الرابط: [https://www.eurodad.org/letter\\_on\\_oecd\\_debt\\_transparency\\_initiative\\_dti](https://www.eurodad.org/letter_on_oecd_debt_transparency_initiative_dti))؛ و Debt Justice، و “Flagship lending transparency <https://bit.ly/3ttcHlr>”.

(46) انظر الأمم المتحدة، “تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده: قائمة الخيارات للنظر فيها من قبل رؤساء الدول والحكومات (الجزء الثاني) (نيويورك، 2020)؛” و “Transparency of loans and European Network on Debt and Development, “Transparency of loans and governments”, 2 April 2019.

(47) انظر Rivetti، “Debt transparency in developing economies”.

## باء - مؤشر الضعف المتعدد الأوجه

34 - كشفت أزمة كوفيد-19 عن الطبيعة المتعددة الأبعاد لمواطن الضعف في البلدان النامية. ويعزز تغير المناخ من الحواجز الهيكلية والتجارية والتمويلية التي تعترض سبيل التنمية. وهذا يبرز الحاجة إلى تجاوز عتبات الدخل لتقييم الأهلية للحصول على التمويل الإنمائي بشروط ميسرة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(48)</sup>.

35 - ومن بين البلدان النامية، تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص لصدمات متعددة الأبعاد، بسبب خصائصها التي تشمل بعدها جغرافياً، وصغر حجمها، وتبعيتها الاقتصادية الخارجية، وزيادة تعرضها للآثار الضارة لتغير المناخ<sup>(49)</sup>. ونظراً إلى أن أقل من ثلث الدول الجزرية الصغيرة النامية مؤهلة للحصول على خطوط إقراض بشروط ميسرة<sup>(50)</sup>، فإن معظمها يعتمد على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لتلبية احتياجاته التمويلية، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها عرضة بشكل خاص للتحويلات في تدفقات رؤوس الأموال هذه. ويفاقم التعرض لتغير المناخ ذلك عن طريق زيادة تكلفة الاقتراض<sup>(51)</sup>.

36 - واعترافاً بهذه التحديات، دعت الجمعية العامة إلى وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد<sup>(52)</sup>. ويعتبر المؤشر ضرورياً لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون القصيرة الأجل ولضمان قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الديون في الأجل الطويل، الأمر الذي يعكس دعوة هذه المجموعة إلى وضع معايير تستند إلى مواطن الضعف منذ عام 1994. وتم تشكيل فريق تمثيلي رفيع المستوى من الخبراء لوضع اللمسات الأخيرة على المؤشر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022<sup>(53)</sup>. ويهدف إلى تسجيل جميع أبعاد الضعف - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - وقدرة البلدان على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

37 - وبالتالي فإن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، على الرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية طلبت وضعه، يسعى إلى ضمان قابلية المقارنة على نطاق المجموعات القطرية الأخرى<sup>(54)</sup>، والسماح للبلدان النامية بمراعاة المزيج المحدد من مواطن الضعف ومختلف درجات القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

38 - ويمكن لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد أن يؤدي دوراً هاماً في منع أزمات الدين في البلدان النامية عن طريق ضمان وصول التمويل إلى البلدان التي تحتاجه. فأولاً يمكن استخدامه كمعيار أساسي لتوفير التمويل بشروط ميسرة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض والمنح المقدمة من المصارف

(48) انظر TD/541/Add.2.

(49) انظر قرار الجمعية العامة 215/75 بشأن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(50) على سبيل المثال، هناك 11 من أصل 38 دولة جزرية صغيرة نامية مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الدولية التي يقدمها البنك الدولي.

(51) انظر "Bob Buhr, Ulrich Volz, "Climate change and the cost of capital in developing countries"

(52) تقرير منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (2021) (E/FFDF/2021/3)، الفقرة 38.

(53) قرار الجمعية العامة 203/76 بشأن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

(54) انظر: United Nations, *Possible Development and Uses of Multi-Dimensional Vulnerability Indices: Analysis and Recommendations* (December 2021).

الإئتمانية وغيرها من المؤسسات المالية الدولية. وفي الوقت الحالي، فإن عدداً صغيراً من المؤسسات فقط يعتبر مواطن الضعف المرتبطة بالمناخ معياراً لتخصيص الإقراض<sup>(55)</sup>. وبالتالي، فإن استخدام المؤشر كمعيار لتخصيص التمويل الإئتماني يمكن أن يحسن فرص وصول البلدان المحتاجة إلى هذا المصدر من مصادر التمويل. وثانياً، يمكن استخدامه لتحديد أثر الصدمات المتصلة بتغير المناخ وتقييم الاحتياجات التمويلية للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته في التقييمات الطويلة الأجل للقدرة على تحمل الديون<sup>(56)</sup>. وثالثاً، يمكن إدراجه في تصميم الأحكام التي ترهن السداد بالحالة الاقتصادية للدولة وغيرها من الصكوك، مثل سندات الكوارث. وأخيراً، سيكون استخدام المؤشر بمثابة اعتبار هام في إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة وتوفير التمويل الصادر عن الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي<sup>(57)</sup>.

## رابعاً - معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون

39 - لا تزال الصدمات العالمية تكشف عن محدودية قدرة هيكل الديون السيادية القائم على معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون استناداً إلى تقييمات القدرة على تحمل الديون على الصعيد القطري. والفرضية التي يستند إليها الهيكل القائم هي أن الديون التي لا يمكن تحملها تكون نتيجة لعوامل خاصة مستقلة قائمة على الصعيد الوطني<sup>(58)</sup>. بيد أن المحرك الرئيسي لتراكم الديون في البلدان النامية على مدى العقود الأربعة الماضية يتصل بالقيود المفروضة على ميزان المدفوعات وأثر تقلبات أسعار الصرف على تقييم الالتزامات الخارجية<sup>(59)</sup>. وفي الآونة الأخيرة، تنتقل الصدمات الخارجية الكبيرة إلى صدارة ديناميات تراكم الديون. وهي تشمل جائحة كوفيد-19 والحوادث المناخية. وفي الحالة الأولى، ارتفع الدين الحكومي في البلدان النامية من 58 إلى 65 في المائة من إجمالي الناتج المحلي من عام 2019 إلى عام 2021<sup>(60)</sup>. ويواجه ما لا يقل عن 108 بلدان نامية صدمة الغذاء والطاقة المستمرة مع ارتفاع مستويات الدين الحكومية مقارنة بتلك التي لوحظت في عام 2019. وفي الحالة الأخيرة، تسببت الحوادث الجوية المتطرفة المتزايدة التواتر في زيادات كبيرة في مستويات الدين<sup>(61)</sup>. ويتفاقم هذا الأثر بسبب عدم حصول العديد من البلدان الهشة مناخياً على التمويل بشروط ميسرة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وخصوصاً الدول الجزرية

(55) انظر United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022*.

(56) انظر تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (A/73/80).

(57) تستند معايير الأهلية المحددة للاستفادة من الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة إلى الدخل والسكان. انظر IMF, "Proposal to establish a resilience and sustainability trust", IMF policy paper, April 2022.

(58) انظر A/74/234.

(59) انظر Marialuz Moreno Badia, Juliana Gamboa-Arbelaez, and Yuan Xiang "Debt dynamics in emerging and developing economies: is R-G a red herring?", IMF working paper, September 2021.

(60) حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

(61) انظر IMF, "Building resilience in developing countries vulnerable to large natural disasters", policy paper, June 2019.

الصغيرة النامية (انظر الفرع ثالثاً-باء)، لمعالجة الخسائر والأضرار التي تلحق بها في أعقاب الحوادث المناخية<sup>(62)</sup>.

40 - ونقل عبء الاستجابة لهذه الصدمات الخارجية إلى السلطات الوطنية من خلال آليات تولد الديون يؤدي إلى نتائج عكسية بثلاث طرق على الأقل. أولاً، تُجبر البلدان النامية على الخضوع لعملية متزامنة لتصحيح أوضاع المالية العامة في محاولة لتحقيق الاستقرار في مستويات الدين. ولهذا الأمر تأثير سلبي على النمو العالمي، ما يقوض في نهاية المطاف القدرة على تحمل الدين<sup>(63)</sup>. وعلى الرغم من استمرار تأثير كوفيد-19 وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، كان من المتوقع أن تقوم 106 من البلدان النامية على الأقل بتحسين توازنها المالي، إما عن طريق زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق، في عام 2022<sup>(64)</sup>. ثانياً، يؤدي ارتفاع خدمة الدين إلى تقييد قدرة الحكومة على الوفاء بأهدافها الإنمائية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان<sup>(65)</sup>. وهذا يترجم إلى انخفاض قدرة الحكومات على الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ وانخفاض قدرتها على تعبئة ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 59 من البلدان النامية خصصت موارد للوفاء بمدفوعات الدين العام الخارجي تزيد عن الموارد المخصصة للرعاية الصحية العامة في سياق جائحة كوفيد-19 في عام 2020<sup>(66)</sup>. ثالثاً، بدون آلية ثابتة لتسوية الديون، يتم تحفيز البلدان التي تعاني من ضائقة مالية على تأخير إعادة هيكلة الديون<sup>(67)</sup>. وهذا يزيد من تكاليف حالة المديونية الحرجة عن طريق الحد من الاستثمار والنمو الطويل الأجل، وزيادة الفقر وعدم المساواة<sup>(68)</sup>.

41 - وفي الحالة الأولى، يجب أن تشكل الإصلاحات الهيكلية لهيكل الدين الدولي جزءاً من عملية إصلاح أوسع نطاقاً للنظام المالي الدولي. وينبغي لهذا أن يعالج، ضمن أمور أخرى، أوجه عدم المساواة الكامنة في شبكة الأمان المالي العالمية<sup>(69)</sup>. وشبكة الأمان حالياً أصغر بكثير وأقل تنوعاً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مما هي عليه بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل. وعدم حصول العديد من البلدان النامية على شبكة الأمان يشير

(62) انظر Preeya Mohan and Eric Strobl, "The impact of tropical storms on the accumulation and composition of government debt", 25 August 2020.

(63) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام 2021 (انظر الحاشية 18).

(64) حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي، *World Economic Outlook* (April 2022)، (انظر الحاشية 3).

(65) انظر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مذكرة من الأمين العام عن آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/71/305).

(66) تقديرات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي.

(67) انظر UNCTAD, "From the Great Lockdown to the Great Meltdown: Developing Country Debt in the Time of Covid-19" (April 2020).

(68) انظر M. Ayhan Kose and others, "The Aftermath of Debt Surges", policy research working paper 9771 (World Bank Group, Prospects Group and Development Economics Vice Presidency Office of the Chief Economist, September 2021).

(69) شبكة الأمان المالي العالمية هي شبكة من المصادر المالية العالمية (إقراض صندوق النقد الدولي، ومبادلات البنوك المركزية، والترتيبات المالية الإقليمية) التي تمنع حدوث ضائقة مؤقتة في ميزان المدفوعات أو تساعد على تلافي حدوثها.

إلى ارتفاع احتمال أن تتحول أزمة سيولة إلى أزمة ملاءة مالية<sup>(70)</sup>. ويفاقم هذا الوضع انخفاض الاحتياطات من السيولة مقارنة بأوائل القرن الحادي والعشرين. ومن شأن تأييد المجتمع الدولي لوضع ضوابط على رؤوس الأموال كأداة سياساتية دائمة للبلدان النامية أن يسهم كذلك في الحد من تراكم الهشاشة المالية الخارجية خلال الزيادات الكبيرة في تدفق رؤوس الأموال، مما يقلل إلى أدنى حد من مخاطر أزمات السيولة عندما تبدأ مرحلة الانتكاس.

42 - وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية لهيكل الدين الدولي، فقد أدى اتباع نهج تقليدي إزاء مواطن الضعف المتعلقة بالدين إلى استجابة متعددة الأطراف إزاء تراكم التحديات المتصلة بالدين لم تكن كافية ولا ملائمة، كما يتضح من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين<sup>(71)</sup>. وقد شاب المبادرة والإطار المشترك اللاحق وجها قصور رئيسيين هما: محدودية الأهلية القطرية (73 بلدا فقط مؤهلا للحصول على المساعدة الإنمائية الدولية وأقل البلدان نموا) والافتقار إلى آليات فعالة لضمان مشاركة الدائنين بصورة شاملة، بما في ذلك الدائنين المتعددي الأطراف ومن القطاع الخاص.

43 - وسمحت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التابعة لمجموعة العشرين بتأجيل سداد 12,9 بليون دولار لخدمة الدين من جانب 48 بلداً من عام 2020 إلى عام 2021<sup>(72)</sup>. ولوضع هذا الرقم في سياقه، تشير التقديرات إلى أن البلدان المؤهلة لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين قد دفعت ما مجموعه 103,3 بليون دولار لخدمة الدين العام الخارجي خلال الفترة نفسها<sup>(73)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن جدول مواعيد التسديد للمبادرة مساير للاتجاهات الدورية فعلياً، حيث يتعين على البلدان التي انضمت إلى المبادرة في وقت مبكر أن تسدد مدفوعات خدمة الدين المعلقة اعتباراً من حزيران/يونيه 2022. وبذلك، تزيد المبادرة من خطر وقوع البلدان الضعيفة في حالة من المديونية الحرجة عن طريق زيادة خدمة الدين، وفي بعض الحالات بأكثر من 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في وقت ترتفع فيه أسعار الفائدة على الصعيد العالمي<sup>(74)</sup>. ومع انتهاء المبادرة في نهاية عام 2021، برز الإطار المشترك بوصفه الآلية الدولية الرئيسية لتخفيف عبء الديون، ولكنه لم يرق أبداً إلى مستوى التوقعات بتحقيق هذا الهدف. وقد أنشئ الإطار المشترك بغرض تيسير معالجة الديون للبلدان التي تمر بضائقة، بسبل منها تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص. وتعطي المبادرة الأولوية لتخفيف عبء الدين من خلال تمديد تواريخ الاستحقاق وتخفيض أسعار الفائدة. ولا يُنظر في إجراء تخفيضات خالصة في رصيد الدين إلا في ظروف استثنائية. وحتى اليوم، تقدمت ثلاثة بلدان فقط - إثيوبيا وتشاد وزامبيا - بطلبات لمعالجة الديون عن طريق الإطار المشترك، ولكن لم يكن أي منها قد نجح بإعادة هيكلة ديونه بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022 أو بعد مرور أكثر من عام على تقديم الطلبات

(70) انظر Laurissa Mühlich and others, "No one left behind? COVID-19 and the shortcomings of the .Global Financial Safety Net for low- and middle-income countries" (UNCTAD, April 2022).

(71) انظر A/76/214 و A/75/281.

(72) انظر United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022*.

(73) حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى World Bank, *International Debt Statistics 2022* (انظر الحاشية 26).

(74) انظر Scope Ratings, "Africa's solvency crisis: China's participation in G20 debt relief a sign of .multilateralism, but a 'DSSI+' framework is required", 16 November 2020.

الأولية<sup>(75)</sup>. ولا تزال احتمالات نجاح الإطار المشترك في المستقبل غير مؤكدة<sup>(76)</sup>. وهذا يعكس القيود الكبيرة لعملية عفا عليها الزمن تتمحور حول اتفاقات الدائنين الثنائية التي تستثني كل من الدائنين التجاريين والمتعددي الأطراف والجهات المدينة السيادية<sup>(77)</sup>. وهذه العملية غير مناسبة لمعالجة تعقيدات المشهد الحالي للديون.

44 - وإزاء هذه الخلفية، فإن معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون الخارجية بالتوازي مع إنجاز خطة عام 2030 في الوقت نفسه ستتطلب مراجعة هيكلية لهيكل العالمي لتمويل التنمية والديون السيادية. أولاً، ينبغي السماح للبلدان النامية بأن تشق طريقها نحو التنمية عن طريق تعبئة الموارد لا الاقتراض. وهذا يشمل تنقيح النظم التجارية والضريبية العالمية لتعزيز التحول الهيكلي ودعم تعبئة الموارد على الصعيد المحلي<sup>(78)</sup>. ومما يكتسي أهمية خاصة أن يتم وضع اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة بمشاركة عالمية، على النحو الذي أوصى به الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية<sup>(79)</sup>. ثانياً، ينبغي توسيع نطاق تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتماشى مع الالتزامات المقررة، بما فيها الالتزامات المتصلة بالتمويل المناخي. ثالثاً، ينبغي تحديث هيكل التمويل والإقراض للمؤسسات المالية الدولية<sup>(80)</sup> بحيث يشمل إنشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والتنمية، وتنقيح كل من أحكام وشروط الإقراض من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وزيادة نسب الرفع المالي الخاصة بها<sup>(81)</sup>. رابعاً، ينبغي وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الدين يسمح بالتوقف المؤقت، ووقف النقاضي، ووضع الضوابط على صرف العملات ورؤوس الأموال، والإقراض على المتأخرات، لتيسير تسوية أزمة الديون في الوقت المناسب وبصورة منظمة بمشاركة جميع الدائنين الرسميين (الثنائيين والمتعددي الأطراف) والدائنين من القطاع الخاص<sup>(82)</sup>. وينبغي تحفيز المشاركة في هذا الإطار من خلال توفير تخفيف عبء

(75) انظر United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022*.

(76) انظر IMF, *Reviews of the Fund's Sovereign Arrears Policies and Perimeter*, policy paper, 18 May 2022.

(77) انظر World Bank, "Resolving high debt after the pandemic: lessons from past episodes of debt relief"؛ و Indermit Gill, *It's time to end the slow-motion tragedy in debt restructurings*, World Bank Blogs, 1 March 2022 (January 2022).

(78) انظر UNCTAD, *Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion* (New York and Geneva, United Nations, 2018).

(79) انظر الأمم المتحدة، النزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 (شباط/فبراير 2021).

(80) انظر United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022*؛ و A/75/281؛ و A/76/214.

(81) انظر UNCTAD, *Trade and development report 2021: from Recovery to Resilience – the Development Dimension*؛ و Daouda Sembene, Nancy Lee and Mark Plant, *Country Platforms and Delivery of Global Public Goods*, Center for Global Development, policy paper 249, January 2022؛ و Riccardo Settimo, "Higher multilateral development bank lending, unchanged capital resources and triple-a rating. A possible trinity after all?", *Questioni di Economia e Finanza*, occasional papers, No. 488, April 2019.

(82) انظر UNCTAD, *Trade and Development Report 2015: Making the International Financial Architecture Work for Development* (New York and Geneva, United Nations, 2015).

الدين المرتبط بتقييم القدرة على تحمل الدين الذي يتضمن احتياجات التمويل الطويلة الأجل، لأغراض منها تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ<sup>(83)</sup>.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

45 - بعيدا عن الجائحة، أدى النزاع المسلح في أوكرانيا والحوادث المناخية إلى تفاقم الضغوط على قدرة البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل على تحمل الديون. ويضاعف تشديد السياسات النقدية الجاري في البلدان المتقدمة، في وقت تقديم هذا التقرير، من التحديات التي تواجهها هذه البلدان.

46 - وعملا بالتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة 193/76 وعهد بريدجتاون<sup>(84)</sup>، هناك حاجة ماسة إلى مبادرات لتلافي الديون وتسويتها لتجنب ضياع عقد آخر من التنمية. وفيما يتعلق بتلافي أزمة الدين، وبالإضافة إلى تطبيق إصلاحات أوسع نطاقاً على صعيد النظام المالي الدولي، بما في ذلك شبكة الأمان المالي العالمية، ينبغي تعزيز المبادرات القائمة المتعلقة بشفافية الدين من خلال إنشاء سجل متاح للجمهور لبيانات الديون من جانب المقرضين والمقترضين على السواء. ومن شأن ذلك أن يحدد المسؤوليات المشتركة عن شفافية الدين والفوائد منها. ويناقش هذا التقرير أيضا كيف يمكن لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الجاري وضعه أن يساهم في منع أزمات الديون في البلدان النامية.

47- وفيما يتعلق بتسوية أزمة الديون، يكرر التقرير التأكيد على الحاجة الملحة إلى دفع المناقشات قدماً بشأن إنشاء إطار متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وتدابير تخفيف عبء الديون بما يتسق مع احتياجات تمويل التنمية الطويلة الأجل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(83) انظر A/76/214؛ و UNCTAD, *Trade and Development Report 2019: Financing a Global Green New Deal* (Geneva, United Nations, 2019).

(84) انظر TD/541/Add.2.

## المرفق

## الديون الخارجية للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل حسب مجموعة البلدان

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٢١ <sup>(١)</sup>	٢٠٢٠	٢٠١٩	متوسط الفترة		
			٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٠٩	
					<b>جميع المجموعات المتوسطة والمنخفضة الدخل</b>
9 778,3	9 042,6	8 598,3	8 169,6	6 980,3	<b>مجموع أرصدة الديون الخارجية<sup>(ب)</sup></b>
6 810,2	6 490,1	6 114	5 735,1	4 916,2	الدين الخارجي الطويل الأجل
%54,3	%55,0	%53,7	%53,6	%52,3	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
%45,7	%45,0	%46,3	%46,4	%47,7	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
2 689,4	2 306,4	2 306,4	2 277,2	1 907,7	الدين الخارجي القصير الأجل
1 187,9	1 199,3	1 235,9	1 115,2	872,0	مجموع خدمة الدين الخارجي
					<b>معدل الاستدانة<sup>(ج)</sup></b>
%27,3	%29,2	%26,7	%26,1	%25,5	مجموع الدين الخارجي/النتائج المحلي الإجمالي
%108,3	%130,4	%113,6	%106,6	%102,3	مجموع الدين الخارجي/الصادرات <sup>(د)</sup>
%3,3	%3,9	%3,8	%3,6	%3,2	مجموع خدمة الدين/النتائج المحلي الإجمالي
%13,2	%17,3	%16,3	%14,6	%12,8	مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(د)</sup>
%274,6	%306,6	%289,7	%280,7	%339,0	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
%4,5	%5,2	%4,7	%4,6	%4,0	خدمة الدين المتعلقة بالدين العام والدين المضمون حكومياً/الإيرادات الحكومية
					<b>البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا</b>
7 054,7	6 476,5	6 201,2	5 945,6	5 113,6	<b>مجموع أرصدة الديون الخارجية<sup>(ب)</sup></b>
4 580,8	4 370,3	4 129,5	3 898,3	3 400,1	الدين الخارجي الطويل الأجل
48,3	49,4	48,1	48,0	%46,8	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
51,7	50,6	51,9	52,0	%53,2	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
2 317,0	1 981,6	1 969,6	1 961,7	1 630,4	الدين الخارجي القصير الأجل
889,2	912,4	949,8	865,1	660,7	مجموع خدمة الدين الخارجي
					<b>معدل الاستدانة<sup>(ج)</sup></b>
%26,1	%28,0	%25,8	%25,2	%25,1	مجموع الدين الخارجي/النتائج المحلي الإجمالي
%104,1	%124,3	%109,8	%103,8	%100,4	مجموع الدين الخارجي/الصادرات <sup>(د)</sup>
%3,3	%3,9	%4,0	%3,7	%3,2	مجموع خدمة الدين/النتائج المحلي الإجمالي
%13,1	%17,5	%16,8	%15,1	%13,0	مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(د)</sup>
%253,2	%287,3	%276,8	%269,2	%328,3	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
%3,4	%4,1	%4,0	%3,9	%3,3	خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والدين المضمون حكومياً/الإيرادات الحكومية

٢٠٢١ <sup>(١)</sup>	٢٠٢٠	٢٠١٩	متوسط الفترة		
			٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠١٩	
<b>البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا</b>					
2 549,1	2 399,9	2 246,4	2 082,1	1 745,9	<b>مجموع أرصدة الديون الخارجية<sup>(ب)</sup></b>
2 086,8	1 981,5	1 858,0	1 717,3	1 415,9	الدين الخارجي الطويل الأجل
%64,9	%64,8	%63,7	%63,7	%62,8	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
%35,1	%35,2	%36,3	%36,3	%37,2	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
356,1	323,9	321,5	301,3	265,6	الدين الخارجي القصير الأجل
289,3	279,4	279,6	245,1	206,6	مجموع خدمة الدين الخارجي
<b>معدل الاستدانة<sup>(ج)</sup></b>					
%30,4	%32,6	%29,1	%28,4	%26,5	مجموع الدين الخارجي/النتائج المحلي الإجمالي
%118,3	%145,5	%121,5	%111,9	%105,2	مجموع الدين الخارجي/الصادرات <sup>(د)</sup>
%3,4	%3,8	%3,6	%3,3	%3,1	مجموع خدمة الدين/النتائج المحلي الإجمالي
%13,4	%17,0	%15,1	%13,1	%12,5	مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(د)</sup>
%413,8	%426,7	%369,4	%355,4	%407,0	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
%9,8	%9,8	%8,0	%7,5	%7,0	خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والدين المضمون حكومياً/الإيرادات الحكومية
<b>البلدان المنخفضة الدخل</b>					
174,4	166,3	150,7	141,9	120,7	<b>مجموع أرصدة الديون الخارجية<sup>(ب)</sup></b>
142,6	138,3	126,4	119,4	100,2	الدين الخارجي الطويل الأجل
%91,4	%89,5	%89,2	%89,7	%92,0	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
%8,6	%10,5	%10,8	%10,3	%8,0	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
16,2	14,4	15,3	14,2	11,7	الدين الخارجي القصير الأجل
9,4	7,5	6,4	5,0	4,8	مجموع خدمة الدين الخارجي
<b>معدل الاستدانة<sup>(ج)</sup></b>					
%39,4	%38,3	%35,5	%35,1	%29,4	مجموع الدين الخارجي/النتائج المحلي الإجمالي
%199,4	%237,3	%215,0	%195,8	%182,2	مجموع الدين الخارجي/الصادرات <sup>(د)</sup>
%2,1	%1,7	%1,5	%1,2	%1,2	مجموع خدمة الدين/النتائج المحلي الإجمالي
%11,3	%11,2	%9,6	%7,2	%7,4	مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(د)</sup>
%279,7	%258,0	%254,7	%270,5	%289,6	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
%10,6	%10,3	%10,0	%7,9	%6,8	خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والدين المضمون حكومياً/الإيرادات الحكومية
<b>أقل البلدان نمواً</b>					
483,8	446,5	403,1	374,1	302,3	<b>مجموع أرصدة الديون الخارجية<sup>(ب)</sup></b>
409,2	381,9	351,1	327,2	256,2	الدين الخارجي الطويل الأجل
%86,0	%83,3	%82,7	%82,9	%85,8	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
%14,0	%16,7	%17,3	%17,1	%14,2	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
48,8	41,8	37,4	33,3	30,9	الدين الخارجي القصير الأجل

٢٠٢١ <sup>(أ)</sup>	٢٠٢٠	٢٠١٩	متوسط الفترة		
			٢٠١٨	٢٠٢١-٢٠٠٩	
36,9	30,7	32,8	26,3	20,3	مجموع خدمة الدين الخارجي
					معدل الاستدانة <sup>(ب)</sup>
%40,9	%40,3	%36,6	%35,4	%32,9	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
%188,0	%207,7	%169,1	%159,0	%144,7	مجموع الدين الخارجي/الصادرات <sup>(ج)</sup>
%3,1	%2,8	%3,0	%2,5	%2,2	مجموع خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي
%14,5	%14,6	%14,0	%11,4	%9,9	مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(د)</sup>
%352,4	%361,8	%373,6	%398,7	%387,2	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
%15,0	%13,2	%15,1	%12,7	%10,2	خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والدين المضمون حكومياً/الإيرادات الحكومية
					الدول الجزرية الصغيرة النامية <sup>(هـ)</sup>
66,1	62,0	59,7	56,1	46,7	مجموع أرصدة الديون الخارجية <sup>(ب)</sup>
48,6	47,0	45,3	42,6	34,7	الدين الخارجي الطويل الأجل
%52,2	%49,7	%47,3	%49,8	%53,1	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
%47,8	%50,3	%52,7	%50,2	%46,9	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
14,5	12,5	12,8	11,8	10,1	الدين الخارجي القصير الأجل
8,1	6,3	8,4	6,8	6,5	مجموع خدمة الدين الخارجي
					معدل الاستدانة <sup>(ب)</sup>
%90,5	%89,0	%73,5	%69,6	%64,5	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
%267,4	%320,0	%210,3	%198,7	%207,5	مجموع الدين الخارجي/الصادرات <sup>(ج)</sup>
%11,0	%9,1	%10,3	%8,4	%8,9	مجموع خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي
%41,1	%41,6	%37,0	%30,2	%36,1	مجموع خدمة الدين/الصادرات <sup>(د)</sup>
%198,1	%192,5	%182,1	%192,2	%211,1	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
%16,2	%18,5	%21,2	%13,4	%15,8	خدمة الديون المتعلقة بالدين العام والدين المضمون حكومياً/الإيرادات الحكومية

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

ملاحظة: المجموعات القطرية هي مجموعات اقتصادية على النحو المحدد في تصنيفات البنك الدولي، المتاحة على الرابط <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>.

(أ) تقديرات عام 2021.

(ب) يشمل مجموع أرصدة الديون الطويلة الأجل، والديون القصيرة الأجل، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي.

(ج) عدلت البيانات المستخدمة في حسابات المعدل حسب توافر البيانات القطرية.

(د) تتألف الصادرات من السلع الأساسية والخدمات والإيرادات الأولية.

(هـ) تشمل مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً ترينيداد وتوباغو وسيشيل وسانت كيتس ونيفيس، وإن كان البنك الدولي يصنفها على أنها مرتفعة الدخل.